

Distr.: General
30 August 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة ألمانيا
في تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر المرفق).

وقد أُعدَّ التقرير على مسؤوليتي، بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.
وسيكون من دواعي امتناني أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة
من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر فيتيغ
السفير
الممثل الدائم لألمانيا
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة ألمانيا (تموز/يوليه ٢٠١١)

مقدمة

في غضون تموز/يوليه ٢٠١١ وبرئاسة السفير بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، اعتمد المجلس تسعة قرارات وبيانين رئاسيين وأصدر عشرة بيانات صحفية. وأجريت مناقشتان مفتوحتان بشأن الأطفال والتزاع المسلح وبشأن صون السلم والأمن الدوليين (تأثير تغير المناخ). وصدرت عن المجلس ولاية لبعثة جديدة في جمهورية جنوب السودان، وأوصى المجلس الجمعية العامة بقبول جمهورية جنوب السودان عضواً بالأمم المتحدة.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطتين من مارغريت فوغت الممثلة الخاصة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام بجمهورية أفريقيا الوسطى، والسفيرة جان غرولز رئيسة نسق مكونات بناء السلام بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثلة الدائمة لبلجيكا، وذلك بشأن التطورات الأخيرة في البلد. وأكدت الممثلة الخاصة أن البلد لا يزال يواجه تحديات جسيمة، من بينها الفقر المدقع، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب. وشددت على أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تكون لها تداعيات في شتى مختلف أنحاء المنطقة الإقليمية بأكملها. وأبرزت السيدة فوغت التطورات الإيجابية، ورحبت بدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكرت أنه منذ إنشاء المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ جرى إنشاء العديد من مؤسسات الحكم وسن تشريعات رئيسية. ووصفت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت مؤخراً بأنها سلمية شاملة للجميع، بصفة أساسية.

وشددت السفيرة غرولز على أهمية عملية إصلاح القطاع الأمني، ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعمه لهذه العملية. وأصدر المجلس بياناً صحفياً رحب فيه بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت مؤخراً، وإن أعرب عن قلقه بشأن الحالة الأمنية في شمال البلد وشرقه.

السودان

قبل إعلان استقلال جنوب السودان بيوم واحد، أي في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أنشأ، لفترة سنة واحدة أولية، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، التي سيصل قوامها إلى ٧٠٠٠ فرد عسكري، و ٩٠٠ شرطي، ودعم مدني مناسب. كذلك، قرر المجلس أن يستعرض في غضون ثلاثة أشهر وستة أشهر، ما إذا كانت الأحوال الميدانية تسمح بتخفيض عدد حفاظ السلام إلى ٦٠٠٠ فرد.

وعقب القرار الذي اتخذته السودان لإنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة في السودان اعتباراً من ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، سحب المجلس، بموجب قراره ١٩٩٧ (٢٠١١) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، بعثة الأمم المتحدة في السودان ودعا الأمين العام إلى إتمام انسحاب جميع أفراد البعثة النظاميين والمدنيين، باستثناء مَنْ يلزم منهم لتصفية البعثة، وذلك بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن أسفهم الشديد لسحب بعثة الأمم المتحدة في السودان في اللحظة التي تستلزم بشدة قدرات البعثة المؤكدة على تخفيف حدة التطورات، لا سيما فيما يختص بالقتال في جنوب كردفان والحالة في منطقة النيل الأزرق. وأشار أعضاء آخرون بالمجلس إلى ضرورة وضع رأي البلد المضيف في الحسبان.

وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة رفيعة المستوى برئاسة غويدو فيسترفيله وزير خارجية ألمانيا، وأوصى الجمعية العامة، في قراره ١٩٩٩ (٢٠١١)، بقبول جمهورية جنوب السودان عضواً بالأمم المتحدة. واشترك في المناقشة نائب رئيس جمهورية جنوب السودان. وأحاط المجلس علماً، في بيان رئاسي (S/PRST/2011/14)، مع بالغ الارتياح بتعهد جمهورية جنوب السودان رسمياً بالالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالوفاء بجميع الالتزامات الواردة فيه. وبعد إحاطة قدمها الأمين العام بشأن الحالة في البلد، تعهد أعضاء المجلس بمواصلة تقديم الدعم لجمهورية جنوب السودان.

وفيما يختص بالعنف الجاري في جنوب كردفان، استمع المجلس في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، تناولت الحالة الإنسانية في المنطقة.

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة إلى إحاطات قدمها إدموند ميليه الأمين العام المساعد

لشؤون عمليات حفظ السلام وأهيجيت غوها نائب المستشار العسكري، وأندرو كارنتر المستشار المعني بشؤون الشرطة بالإنابة.

ونظراً لأن ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستنتهي بنهاية الشهر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ ابراهيم غامباري الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، أي بعد مضي ٣٠ يوماً على اتخاذ القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) المنشئ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في أبيي قدمها وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بنشر القوات الإثيوبية الجاري.

وفيما يختص بالحالة في جنوب كردفان، استمع المجلس في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى إحاطة قدمها السيد سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد، في مشاورات جامعة بشأن حالة حقوق الإنسان.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، الذي مدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة ١٢ شهراً.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها سعيد جينيت رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن تقرير الأمين العام المتعلق بأنشطة المكتب المذكور، والمؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/338). ورحب المتكلم بالنهاية السلمية للأزمة التي نشبت بعد الانتخابات في كوت ديفوار، وبنجاح الانتخابات الرئاسية والانتقال السياسي في النيجر. وفي غينيا، تمضي الأمور على ما يرام فيما يختص بالانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها بنهاية عام ٢٠١١. ودعا السيد جينيت المجلس إلى مواصلة دعمه لبلدان غرب أفريقيا. وقال إن النيجر، على وجه التحديد، ستحتاج إلى دعم فيما يختص بمواجهة التحديات الأمنية والإنمائية، التي من قبيل إنهاء حالة انعدام الأمن الغذائي، لكي تصبح على مدى الزمن بلداً ناجحاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص لعدد الانتخابات الكبير المقرر إجراؤه في المنطقة الإقليمية حتى عام ٢٠١٣، الأمر الذي ينطوي، رغم كونه تطوراً حميداً، على احتمال إثارة توترات تؤدي إلى تجدد العنف وعدم الاستقرار. وفي أثناء المشاورات الجامعة اللاحقة، اتفق أعضاء المجلس على بيان صحفي.

كوت ديفوار

في جلسة مغلقة عُقدت في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، التقى المجلس بالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واستمع إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام. وشدد المتكلم على أن الحالة في المنطقة الغربية لا تزال بالغة الحرج. إذ تستمر الهجمات على المدنيين.

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها، استناداً إلى تقرير الأمين العام الأحدث المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/387)، تشوي يونغ - جين الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ورحب السيد تشوي بجهود الشعب الإيفواري الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في البلد، وأعرب عن ثقته في أن الرئيس واتارا وفريقه سوف يتصدیان للتحديات التالية للأزمة. وسوف تعمل الحكومة جاهدة على استعادة القانون والنظام بسرعة، الأمر الذي يتسم بأهمية قصوى. وفيما يختص بالانتعاش الاقتصادي، قال السيد تشوي إن معظم الخبراء ينظرون إلى الأمر معاً بتفاؤل، باعتبار أن الاقتصاد يسير في الاتجاه السليم. وفي المشاورات الجامعة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالتقرير، وشددوا على الحاجة إلى الاستقرار والمصالحة الوطنية، لا سيما على ضوء الانتخابات التشريعية المقبلة لاحقاً في ٢٠١١.

وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، مدد المجلس ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وذلك باتخاذ القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) بالإجماع. وقرر المجلس الإبقاء على القوام المأذون به للعملية، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن منتصف المدة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير نهائي في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتوصيات بشأن التعديلات التي يمكن إجراؤها في هيكل العملية وقوامها، وتقديمها في تقرير منتصف المدة أو في تقرير خاص يصدر في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.

ليبيا

في المشاورات الجامعة التي جرت في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها عبد الإله محمد الخطيب المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا. وأكد السيد الخطيب الحاجة إلى تنسيق المبادرات الجارية، واقترح إنشاء آلية انتقالية في ليبيا.

وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أحاط السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، المجلس علماً بالتطورات الأخيرة في ليبيا. وقدم عرضاً إجمالياً لجهود الأمين العام ومبعوثه للمضي قدماً في النهج الموازي الذي اقترحه المسؤولون الحكوميون في طرابلس وممثلو المجلس الانتقالي الوطني في بنغازي. وشدد السيد باسكو على أن وقفاً لإطلاق النار يرتبط بترتيبات انتقالية، ويعالج طموحات الشعب الليبي، هو الحل السياسي المستدام الوحيد للأزمة. وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة قد عملت منذ البداية في تعاون وثيق مع كافة الأطراف المعنية داخل ليبيا، ومع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المجتمع الدولي بصفة عامة. وتناول السيد باسكو الحالة الإنسانية، قائلاً إنه يُعتقد أن أكثر من ٦٣٠.٠٠٠ شخص، من بينهم نحو ١٠٠.٠٠٠ لبي، قد فروا من البلد منذ بدء النزاع. وأكد أن اقتراب شهر رمضان المعظم قد جعل مسألة توفير الإمدادات وتلبية الاحتياجات الإنسانية أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

بعد مضي نحو سنتين على آخر إحاطة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى (المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة)، عقد المجلس جلسة خاصة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١ لمناقشة التهديد المستمر الذي يمثله ذلك الجيش للأمن الإقليمي. واستمع المجلس إلى إحاطتين من السيد تايي - بروت زيريهون الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير تيت أنطونيو المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. واشترك في الجلسة ممثلو أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان.

وأفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بازدياد هجمات جيش الرب للمقاومة عام ٢٠١١، وشدد على خطورة تأثير ذلك على المدنيين والحالة الإنسانية. وأكد استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي الإقليمية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة. وذكر أن مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا قد عهد إليه بأخذ زمام المبادرة في تيسير هذا التنسيق. والتمس مراقب الاتحاد الأفريقي الدائم لدى الأمم المتحدة الدعم السياسي والمالي لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي الإقليمية.

وأدان أعضاء المجلس الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة وأكد الحاجة إلى حماية المدنيين حماية فعالة، مع التشديد على المسؤولية الرئيسية الواقعة في هذا الصدد على عاتق دول المنطقة الإقليمية. ورحب الأعضاء بما أبداه الاتحاد الأفريقي من قيادة تمثلت في مبادراته الأخيرة الرامية إلى إعداد استراتيجية إقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة. وأعرب الممثلان الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى عن استعدادهما

لدعم القتال ضد جيش الرب للمقاومة وللتعاون. واتفق أعضاء المجلس على بيان صحفي يطلب إلى الأمين العام مواصلة اطلاع المجلس على التطورات، بوسائل تشمل تقديم تقرير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

الصومال

في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١، وفي مشاورات جامعة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها كاترين براغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، بشأن الحالة الإنسانية بعد أن شهدت مقاطعتان بجنوب الصومال مجاعة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة المفجعة في المنطقة واتفقوا على بيان صحفي يحث كافة الأطراف ذات الصلة بالموضوع على ضمان إمكانية إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق وفي الوقت المناسب.

وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، أحاط السفير هارديب سينغ بوري، رئيس لجنة مجلس الأمن القائمة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) والقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وممثل الهند الدائم لدى الأمم المتحدة، المجلس علماً بشأن ما جاء في تقريره الشامل لفترة ١٢٠ يوماً.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٠٢ (٢٠١١) الذي مدد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا ١٢ شهراً وتضمن، في جملة أمور، معياراً جديداً للإدراج في القوائم، هو تجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات المسلحة بالصومال مما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي المنطبق.

إريتريا

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس حواراً غير رسمي بناءً على طلب إريتريا بشأن مسائل تدعو إلى قلقها. واشترك في هذه الجلسة ممثلون من إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي، والصومال، وأوغندا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). ودعا أعضاء المجلس إلى تسوية سلمية للنزاع في المنطقة، كما أدانوا تقديم الدعم للجماعات المسلحة والإرهابية.

آسيا

أفغانستان

ركزت مناقشة المجلس الفصلية في ٦ تموز/يوليه على بدء الانتقال الأمني. وقال ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، إن الانتقال يسير في مجراه. ورغم ازدياد عدد الحوادث الأمنية، وصف المتكلم ما يتصور أنه تحسّن في الحالة الأمنية. ودعا الممثل

الخاص إلى تحويل العملية الانتقالية إلى ما هو أكثر من مجرد عملية انتقالية أمنية، وقال إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مستعدة، بالاستناد إلى ولايتها، لتيسير جوانب الانتقال الاجتماعية - الاقتصادية وجوانبه المتعلقة بحقوق الإنسان. ورحب أعضاء المجلس ووفود أخرى بدور تلك البعثة في أفغانستان. وأعربوا عن قلقهم بشأن تفاقم الحالة الأمنية وازدياد الخسائر البشرية وخسائر العتاد المتصلة بالتراع. وشددوا على الضرورة القصوى لعملية سياسية تكميلية، وذلك دون تشكيك في الإنجازات التي حققها الشعب الأفغاني على مدى العقد الماضي أو في النظام الدستوري. وأكد السفير ظاهر تانين ممثل أفغانستان الدائم لدى الأمم المتحدة على توافق الآراء الدولي الناشئ بشأن استراتيجية انتقالية، ودعا إلى مزيد من الدعم الدولي لقوات الأمن الأفغانية. وأعلن أن المصالحة وإعادة الإدماج أولويتان أساسيتان لحكومة أفغانستان. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع آراء معظم الوفود، رحب بما حدث مؤخراً من تقسيم لنظام جزاءات المجلس المفروضة على القاعدة وعلى طالبان، المنشأ عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، إلى نظامين منفصلين.

العراق

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، قدم آد ملكرت الممثل الخاص للأمين العام للعراق إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والحالة في العراق. وقال إنه بينما حدث تقدم في تشكيل الحكومة، فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل العراق وجود قيادة وطنية ماضية العزم وروح تعاون أقوى في المنطقة الإقليمية. ولاحظ السيد ملكرت حدوث بعض التطورات الإيجابية في حالة العراق الاقتصادية، رغم أن مؤشر الفقر لا يزال مرتفعاً. وبعد أن أوضح أن عملية الانتقال تستغرق وقتاً، أكد الحاجة إلى عمل سياسي مشترك ضد جماعات المعارضة المسلحة التي تهدد أي عملية سلمية. وأعرب عن ترحيبه بالقرار الداعي إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة في الكويت، وذكر العراق بالحاجة إلى تنفيذ ما تبقى من التزاماته المقررة بموجب الفصل السابع.

وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، جُددت بمقتضى القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، أحاط السفير ميروسلاف ينشا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، المجلس علماً بأعمال المركز. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لأعمال المركز الإقليمي باعتباره

آلية من آليات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية الهادفة إلى مساعدة بلدان آسيا الوسطى على الاستجابة للتحديات الإقليمية، بما فيها حلول لإدارة موارد المياه والطاقة، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك فيما يختص بالحالة في قيرغيزستان والحالة في أفغانستان. وشجع أعضاء المجلس على زيادة التعاون والتنسيق في هذا الصدد بين حكومات المنطقة الإقليمية والمركز الإقليمي والمنظمات الإقليمية المناسبة. كما أكد المجلس مجدداً الحاجة إلى تقديم الدعم المناسب لأعمال المركز الإقليمي. ووافق المجلس على بيان صحفي يؤيد أعمال المركز.

أوروبا

كوسوفو

في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، تبادل أعضاء المجلس، في مشاورات جامعة، الآراء بشأن حالات التوتر الأخيرة في شمال كوسوفو، وذلك استناداً إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام. وأكد وكيل الأمين العام هشاشة الحالة، ودعا الطرفين كليهما إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة، ودعوا الطرفين كليهما إلى تخفيف حدة الموقف. وعقب المشاورات، التقى السفير بيتر فيتش، رئيس المجلس، السيد فوك يرميتش وزير خارجية صربيا.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، رأسها فيرنر هوير وزير الدولة بوزارة خارجية ألمانيا. وفي أثناء الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها روبرت سيري المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد وصف سيري الفجوة الفاصلة بين التقدم المحرز في بناء الدولة الفلسطينية والجمود المستمر الراسخ على المسار السياسي بأنها موجهة للقلب. وشدد على الحاجة إلى خطوات إسرائيلية للتراجع عن تدابير الاحتلال وللتوقف عن جميع أنشطة الاستيطان، وعلى الحاجة إلى خطوات لاستعادة الثقة بين الطرفين. كما شدد على الحاجة إلى استمرار دعم المانحين للفلسطينيين وحث المانحين، بما فيهم أعضاء جامعة الدول العربية، على ضمان قدرة السلطة الفلسطينية على دفع المرتبات والوفاء بالتزاماتها المالية الأخرى. كما حث الطرفين على إيجاد سبيل للتقدم في هذا الوقت الحساس الهام، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي من المساعدة بتشكيل إطار مشروع متوازن. وبعد أن استمع أعضاء المجلس إلى بيانين ألقاهما

ممثل إسرائيل الدائم والمراقب الدائم لفلسطين، دعوا الطرفين إلى إعادة بدء المفاوضات وإلى التوصل إلى حلول وسط لأجل حل الدولتين بهدف التوصل إلى سلام وأمن دائمين كما تكلمت وفود عديدة أمام المجلس أثناء المناقشة المفتوحة.

لبنان

في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، قدم ميشيل ويليامز منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، وألان لوروي وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام إحاطتين إلى المجلس بشأن تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ورحب المنسق الخاص بتشكيل حكومة لبنانية جديدة. وأعرب عديد من أعضاء المجلس عن توقعهم احترام الحكومة اللبنانية الجديدة لالتزاماتها الدولية، وأشار البعض إلى المحكمة الخاصة للبنان. وأعرب المنسق الخاص عن قلقه بشأن الميليشيات المسلحة تسليحاً ثقیلاً، لا سيما حزب الله. وذكر كل من المنسق الخاص ووكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام أنه أثناء حوادث ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ لم يعبر أي من الطرفين الخط الأزرق، رغم أن متظاهرين غير مسلحين سعوا إلى اختراق السور. ووصف المنسق الخاص أفعال المتظاهرين وأفعال قوات الدفاع الإسرائيلية ضدهم بأنها انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأوضح أنه يرى أن رد الفعل الإسرائيلي غير متكافئ.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه الهجوم الإرهابي على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي أصيب فيه ستة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتمين إلى فرنسا.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

إحاطة من إدارة الشؤون السياسية

في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى مجلس الأمن مشاورات جامعة واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية تناولت الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبعد تقديم الإحاطة، تبادل أعضاء المجلس الآراء.

الأطفال والتزاع المسلح

في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة تناولت مسألة الأطفال والتزاع المسلح، ورأس المناقشة وزير خارجية ألمانيا. وأحاط الأمين العام المجلس علماً بما جاء في تقريره الدوري المقدم عملاً ببيان مجلس الأمن الرئاسي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/10). كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها السيدة رادىكا كوماراسومي،

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وإلى إحاطة قدمها أنتوني ليك، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، ليتوسع في المعايير التي بموجبها يمكن إدراج أطراف النزاعات المسلحة في مرفقي التقرير الدوري للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح؛ أي الأطراف التي تشن هجمات متكررة على المدارس والمستشفيات أو أي من الفئتين. كما أعرب المجلس عن اعتزامه النظر، عند إنشاء ولاية نظم الجزاءات ذات الصلة أو تعديل تلك النظم أو إعادة النظر فيها، في مسألة إدراج أحكام تتصل بأطراف النزاع المسلح التي تشارك في أنشطة تنتهك القانون الدولي المنطبق المتصل بحقوق الأطفال في النزاع المسلح وحمايتهم. وفي أثناء المناقشة، رحبت دول عديدة باتخاذ القرار والتوسع في معايير الإدراج باعتبارهما خطوة هامة إلى الأمام، وأثنت تلك الدول على عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح.

إحاطة قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس، في أثناء مشاورات جامعة، إلى إحاطة قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الجمهورية العربية السورية. وتبادل أعضاء المجلس الآراء.

قبول أعضاء جدد

في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، أحال المجلس طلب جمهورية جنوب السودان الانضمام إلى الأمم المتحدة إلى لجنته المعنية بقبول الأعضاء الجدد، واستناداً إلى تقرير اللجنة، أُخذ في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١ القرار ١٩٩٩ (٢٠١١) دون تصويت، موصياً الجمعية العامة بقبول جمهورية جنوب السودان. كما اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2011/14).

صون السلم والأمن الدوليين

في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن تأثير تغير المناخ. وذكر الأمين العام أن تغير المناخ حقيقي ويتسارع بصورة خطيرة. ولذلك، فإنه لا يفاقم فحسب الأخطار القائمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بل يمثل أيضاً، في حد ذاته، تهديداً للسلم والأمن الدوليين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأكد شتاينر أن تغير المناخ ستكون له تداعيات جوهرية تؤثر على الطقس، والمستوطنات، والبنية الأساسية، والأمن الغذائي، والتنمية.

وتكلم ماركوس ستيفن رئيس جمهورية ناورو، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، مؤكداً أن وجود العديد من البلدان في حد ذاته يتهدهده تأثير تغير المناخ. وفي أثناء المناقشة، أعربت الدول عن قلقها بشأن تأثيرات تغير المناخ. ورأت بعض الدول وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين أن النظر في تغير المناخ يجب أن يُترك لأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ووافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2011/15) يؤكد على أهمية وضع استراتيجيات لاتقاء النزاعات والاعتراف بالمسؤولية عن قضايا التنمية المستدامة، بما فيها تغير المناخ، المعهود بها إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكد المجلس على أهمية قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي أكد مجدداً أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الصك الأساسي لمعالجة تغير المناخ. وأشار إلى أحكام الاتفاقية، بما في ذلك الاعتراف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يقتضى تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في التصدي له على نحو فعال وملائم على الصعيد الدولي، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة والمتباينة ووفقاً لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ودعا أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، حسب الاقتضاء وفي نطاق ولاية كل منها، بتكثيف جهودها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار المعاكسة المحتمل ظهورها نتيجة لتغير المناخ ويمكن أن تفاقم، في الأجل الطويل، أخطاراً قائمة معينة تهدد السلم والأمن الدوليين. كما أعرب المجلس عن قلقه خشية نشوء تداعيات أمنية لفقدان أراضي بعض الدول بفعل ارتفاع مستوى سطح البحر، لا سيما في الدول الجزرية المنخفضة الصغيرة.

ولاحظ المجلس أنه في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي هي قيد نظره يتسم تحليل النزاعات والمعلومات القائمة على القرائن المتعلقة بمجمل أمور، منها التداعيات الأمنية المحتمل ترتبها على تغير المناخ، بأهميته، عندما تكون المسائل التي من هذا القبيل دافعاً للنزاع، أو تمثل تحدياً لتنفيذ ولايات المجلس، أو تهدد بالخطر عملية توطيد السلام. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل احتواء تقاريره المرفوعة إلى المجلس على مثل هذه المعلومات القائمة على القرائن.

تهديدات للسلام والأمن بفعل الأعمال الإرهابية

في ١٣ و ٢٣ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانين صحفيين أدان فيهما الهجمات الإرهابية في مومباي، بالهند، وفي النرويج.

عمليات حفظ السلام

في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى المجلس، في جلسة مفتوحة، نقاشاً مع قادة القوات بعمليات الأمم المتحدة الرئيسية لحفظ السلام في أفريقيا والشرق الأوسط. وقدم وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام وقادة قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إحاطات إلى المجلس بشأن استراتيجياتهم للتصدي للتحديات التي يواجهونها. وجرى التشديد في بيانات عديدة على حماية المدنيين.

المحكمة الدولية لرواندا

في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩٥ (٢٠١١)، الذي قرر فيه، ضمن جملة أمور، أنه بصرف النظر أن وضع المحكمة الدولية لرواندا يجوز للقضاة المخصصين الترشيح للانتخاب لمنصب رئيس المحكمة الدولية. وكرر المجلس الإعراب عن أهمية تزويد المحكمة بما يكفيها من موظفين.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، رحب المجلس، في بيان صحفي، بالقبض على غوران هادزيتش. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى مواصلة تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.